مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

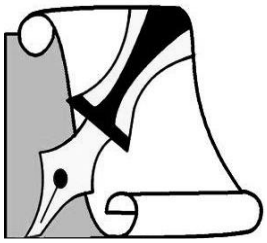

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقارب التركي – السوري
تطبيع.. أم علاقات في مسارها الطبيعي في ظل انقلابات دولية؟

د. لينه بلاغي

رغبة تركية.. ومطالب سورية

من الواضح أن الأوضاع الشرق أوسطية تسير في مسارين متناقضين، أي أشبه ما يكون بالمصافحة بيد، والأخرى على الزناد، حيث شهدت المنطقة سلسلة من المُتغيّرات التي تنحو منحىً سلمياً انطلاقاً من مصالح الدول المحلية، والتي تُضعفها سرعة المُتغيّرات، في الوقت الذي يمكن تلمّس إشارات واضحة على أن المنطقة على موعد مع أزمات أمنيّة كبيرة تحمل بصمات خارجية، بغضّ النظر عن نتائج الصراع الأمريكي على الكرسي الرئاسي، لاسيما فيما يتعلق بملف العقَد المستعصية في دول الحوض الشرقي للمتوسط.

منذ بدء الحديث عن ضرورة الانفتاح الإقليمي العربي– التركي على النظام السوري، جرى استخدام مصطلح "تطبيع العلاقات"؛ وهو مصطلح اختصّ بنمطيّة العلاقات مع الكيان الصهيوني، والعنف المُستخدَم من قِبَل الكيان ضدّ بعض الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بعدما ارتبط ب "لا النافية "، أي "لا للتطبيع".

لكن لا النافية للتطبيع سقطت، نسبياً، مع المُتغيّرات التي عصَفت بالساحة العربية والإسلامية بعدما عُرِفَ ب "الربيع العربي"، والذي كان من بين تداعياته تصعيد المواجهة بين هذه الدول، وتسويق فكرة التطبيع على أنها أمر واقع، تَقَبّلته بعض الأنظمة العربية والإسلامية.

لقد عمَد الرئيس السوري بشّار الأسد، حين سُئِلَ عن إمكانية "التطبيع مع تركيا" إلى التنبيه من "الاستخدام الخاطئ" لمفهوم التطبيع "على العلاقات مع تركيا"، وبالتبعيّة مع العالم العربي؛ وهي ملاحظة مهمّة تؤكّد على ضرورة عدم الخلْط بين ما يحمله مفهوم "التطبيع" الذي ينطبق على كيان من خارج سياق المنطقة، فيما تشكّل

سـوريا عماداً تاريخياً وجغرافياً فيها وجزءاً طبيعياً غير مصـطنع "لأن التطبيع قسـري، بينما الطبيعي عفوي. فالتطبيع ضـدّ الطبيعي، ولا يمكن أن يكونا مع بعض. لا يمكن أن نسـتخدم مصـطلح التطبيع مع عدو شـاذ خارج عن منطق الأمور، كإسرائيل، أو الكيان الصهيوني" .

واعتبر الأسـد فيما يتعلق ب "عودة العلاقات الطبيعية" مع دولة جارة (تركيا) يجب ان تكون طبيعية ". وهذه العلاقات الطبيعية وفق الرئيس الأسد تفترض مُقَدّماً "أن نسحب من التداول بالنسبة كلّ ما هو شاذ. الاحتلال شـاذ، والإرهاب شـاذ، وتجاوز القانون الدولي شـاذ، عدم احترام سيادة الدول المجاورة وغير المجاورة هو شـاذ. عندما تنسحب الأمور الشـاذّة ستكون العلاقة طبيعية بدون تطبيع وبدون إجراء قسري وبدون رأي الحكومات؛ ستسير بشكلها الطبيعي باتجاه العودة إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وخاصـة أن هذه العلاقات الطبيعية هي التي أثبتت أن حماية الحدود التي يتحدّث عنها المسـؤولون الأتراك تأتي من هذه العلاقات الطبيعية، كما كان الوضـع سابقاً. كانت الحدود هادئة، وسـوريا دائماً ملتزمة، وسـورية دائماً متمسّكة بما التزمت به منذ أكثر من ربع قرن بالنسبة لموضوع الأمان على طرفي الحدود ومكافحة الإرهاب. فبهذه الطريقة ننظر لموضوع العلاقات الطبيعية مع تركيا."

ودعا الأسد أردوغان والأصدقاء إلى إزالة الأسباب، باعتبار أنه عند إزالة "الأسباب تظهر النتائج؛ الأمر ليس بحاجة لتكتكات وبهلوانيات سياسية ولا إعلامية!".

واستناداً لتصريحات الأسد، يمكن الاستنتاج بأن المطالب السورية تشمل ما يأتي:

1- انسـحاب تركي من الأراضـي السـورية وتسـلّم الجيش السـوري السـيطرة عليها كما كان الوضـع قبل 2011، واسـتناداً لقواعد القانون الدولي، مع فتح الباب "أمام بعض الإجراءات التي تُطالب بها تركيا؛ وهذه قابلة للحوار والنقاش".
2- وقف دعم الجماعات المتطرّفة، وما يُعْرَف بالجيش السوري الحر.
3- إن الرغبة الحقيقية السـورية في عودة العلاقات تتمثّل في "مصـالح سـوريا"، والتي يأتي على ما يبدو في طليعتها الشق المتعلق بالأزمة الاقتصـادية والتخفيف من الحصـار الأمريكي عليها، ومسألة إعادة إعمار سـوريا، والتي تتطلّب جهداً دولياً لا تتمتّع أيٌ من الدول الحليفة للنظام السـوري بالقدرة على القيام بأعبائه.

إنّ ما تصفه تركيا ب "الشروط" وصَفها الرئيس السوري بشّار الأسد باعتبارها "متطلّبات مشروعة وطبيعية"، نافياً تقديم أي ضمانات من قِبَل جهات وسيطة في المباحثات الجارية، والتي أكّد الأسد على أنها بدأت منذ سنوات خمس ومستمرّة، مُلَخّصاً الوضع ب "إمّا أن نربح وإمّا أن نخسر. على المستوى المشترك، نحن وتركيا والحلفاء، الكل يربح أو الكل يخسر؛ لا يوجد حلٌ وسط، لا توجد حالة رمادية. لذلك، عندما نؤكّد على المبادئ والمتطلّبات، فهذا انطلاقاً من حرصنا على نجاح العملية، وليس تشدّدًا ولا تردّدًا. لا يوجد لدينا تردّد، وليس غروراً كما هو حال البعض؛ لا يوجد لدينا غرور. نحن نسعى لمصلحتنا بالدرجة الأولى، ومبادئنا تنطلق من مصالحنا المرتبطة بها وليست منفصلة عنها."

على المقلب التركي، كان الإعلان عن مساعي تركية لحلّ الخلافات "التطبيع" مع النظام السوري مُفاجئة لبعض الأطراف، ولاسيما "الجيش السوري الحر" والمعارضة السورية عموماً؛ إلّا أنها لم تأت من خارج سياق المُتغيّرات التي طالت أوضاع تركيا على المستوى الدولي، وتوتّر العلاقات مع إدارة بايدن، وعلى المستوى الإقليمي المتعلق بسعي تركي لتصفير النزاعات مع عدد من الدول العربية، ولاسيما السعودية. وبطبيعة الحال، لم تأت من خارج سياق أزمات مرّت بها حكومة أردوغان على المستوى الداخلي، لعلّ أبرزها التضخم الاقتصادي، وتأزّم ملف اللاجئين السوريين، وما ترَكه من تأثير على النسيج المجتمعي التركي، ونتائج الانتخابات البلدية الأخيرة، والتي أكّدت استمرار انخفاض شعبية الرئيس التركي وحزبه في مواجهة أحزاب المعارضة الليبرالية ... والإسلامية البديلة.

كما كان لأحداث ولاية قيصري وسط تركيا، وأعمال العنف التي شهدتها، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات المُناهضة لتركيا في الشمال السوري – حيث انتشرت الدعوات للمظاهرات في مناطق متعدّدة من ريف حلب وأمام النقاط التركية في إدلب، تنديداً بما وصفوه ب "التعامل العنصري ضدّ السوريين في تركيا، وترحيلهم القسري، ومحاولات التطبيع وفتح المعابر مع النظام السوري" – تأثير كبير في الاندفاعة التركية الجديدة باتجاه سوريا.

كيف تغيّرت العلاقات التركية –السورية؟

يمكن توصيف العلاقات التركية – السورية عشيّة الحرب على سوريا بالطبيعية؛ وقد اعتُبِرت تركيا في حينه حليفاً اقتصادياً وسياسياً أساسياً لسوريا، إلى جانب علاقات صداقة شخصية جمَعت أردوغان بالأسد. لكن العلاقة انقلبت رأساً على عقب مع بدء الاحتجاجات ضدّ النظام، حيث دعَت أنقرة بدايةً حليفتها إلى إجراء

إصلاحات سياسية؛ لكن مع اتساع رقعة الأزمة وتدهورها، دعا إردوغان الأسد إلى التنحّي. وفي مارس (آذار) 2012، أغلقت تركيا سفارتها في دمشق، وقدّمت دعماً للمعارضة السياسية، قبل أن تبدأ بدعم فصائل المعارضة وتسليحها، لتنتهي بدخول تركي إلى أراضي شمال سوريا. ووفق تحليلات تركية، اعتقد أردوغان، ككُثر غيره، في بداية الأزمة السورية "أن الحرب قد تستمر لأشهر، وسيتم إسقاط نظام الأسد، ففتَح أبواب تركيا على مصراعيها للّاجئين السوريين، والمقدّر عددهم حالياً ورسمياً ب 3.5 مليون لاجئ". كما وتعرّضت تركيا في هذه المرحلة لجملة من الضغوط الدولية، ولاسيما على المستوى الاقتصادي والمالي، إلى جانب محاولة الانقلاب على أردوغان، الأمر الذي حوّل ملف اللاجئين بعد إحصائهم كثالث أكثرية موجودة على الأراضي التركية بعد الأتراك والأكراد، إلى ملف "متفجّر" كان له نصيب كبير في الحملات الانتخابية الرئاسية والبلدية التركية ضدّ أردوغان وحزبه وسياساته في مختلف المجالات.

إن التغلغل السوري والتوتّر الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي الذي برَز عقب أزمة قيصري، أواخر حزيران ومطلع تموز، تزامن مع خروج مظاهرات غاضبة في إدلب، اتّضح أن غضبها الأساسي توجّه نحو رفض "التطبيع" بين أنقرة ودمشق. وتحوّل الخطاب التركي من خطاب مُرَحّب باللاجئين السوريين إلى خطاب ديبلوماسي تحت عنوان الحاجة إلى إخراجهم من تركيا "إرادياً، وباحترام". ومن الواضح أن هذه الدبلوماسية يأخذها الرئيس السوري بكلّ اهتمام، من خلال إشارته إلى عدم مُمانعة سوريا مناقشة "الإجراءات التي تُطالب بها تركيا ".

المندوب التركي الدائم لدى الأمم المتحدة، أحمد يلدز، في كلمة له خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول الأوضاع السياسية والإنسانية في سوريا، وصف الوضع الإنساني في سوريا بـ «المُرعِب»، مُضيفاً أن هذا الوضع يزداد سوءاً، وهناك 16.7 مليون شخص في سوريا بحاجة إلى مساعدات إنسانية، يعيش رُبعهم في شمال غربي البلاد، وأن تبعات الوضع الإنساني في سوريا لا تؤثّر فيها فحسب، وإنما على المنطقة وخارجها، مُحذّراً من حركة لجوء جديدة.

تزامنت هذه التصريحات مع نشر وكالة الأنباء الألمانية لرسالة موجّهة من ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، من بينها إيطاليا والنمسا، إلى جوزيب بوريل، الممثّل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية، دعت فيها إلى إعادة النظر في علاقات التكتّل مع سوريا، بسبب الأعداد الهائلة من اللاجئين التي تتدفّق من البلاد، ما يشكّل ضغطاً إضافياً على الدول المجاورة، في فترة تزداد فيه حدّة التوتّر في المنطقة،

داعية أيضاً إلى "مسلك اقعي واستباقي وفعّال» حيال سوريا وتعيين مبعوث لتقوية العلاقات الدبلوماسية للتكتّل مع كلّ الأطراف السورية.

إن أحد مخاوف تركيا المتعلّقة بملف اللاجئين، والتي تُعَدّ من عوائق نجاح مباحثات إعادة العلاقات بين البلدين، مردّه إلى أنه في حال عدم اعتماد إجراءات، كإدخال "تعديلات على منظومة الحكم في سوريا" تسمح للمعارضة بإعادة الاندماج في الوسط السوري، والحصول على ضمانات من شأنها تشجيع اللاجئين على العودة، والحؤول دون مزيد من اللاجئين، في حال تنفيذ انسحاب تركي متسرّع، يجعل تركيا أمام أزمة لاجئين جدد، ولديهم خبرات عسكرية، ستنطلق من إدلب تحديداً نحو الداخل التركي، ما من شأنه أن يشكّل تهديداً للأمن القومي التركي.

في الشأن الكردي:

من ضمن المعضلات التي تعاني منها تركيا أيضاً، قضية الأكراد، حيث تتوحّد المطالب لكلا الطرفين، التركي والسوري، على عدم السماح بتشكيل كيان مستقل للأكراد شمال سوريا. إلّا أن ما يعيق رغبة كلا الطرفين هو الحماية الأمريكية للأكراد واستمرار الدعم العسكري والاستخباراتي فيما بينهما إبّان الرئاسة الديموقراطية، على الرغم من تجربة الأكراد المريرة في عهد الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، حين أعلن عن نيّته الانسحاب من سوريا، مع المحافظة فقط على المواقع الاقتصادية؛ وهو ما اعتبره أكراد سوريا في حينه بأنه تخلّي عنهم وتركهم وحيدين في مواجهة تركيا ومجموعات "داعش" والحملات العسكرية التركية؛ وهذا ما أسفر عن عودة الاتصالات مع الأسد، والتنسيق بشأن الإدارة الذاتية تحت حماية النظام السوري.

وكان الرئيس السوري قد وافق للأكراد "حزب العمّال الكردستاني" على ما يشبه الحكم الذاتي عام 2012؛ إلّا أنهم "وفق الاتّهامات الروسية الموجّهة لهم في حينه" ساهموا بإدخال القوّات الأمريكية إلى سوريا، والتي رأى قائد عسكري كردي أنها كلّفت الأكراد "ثمناً سياسياً باهظاً جرّاء ذلك".

المندوب التركي الدائم لدى الأمم المتحدة، يلدز، كان أوضح الرغبات التركية، أو ما هو مطلوب من سوريا، حيث حذّر من أن حزب «العمّال الكردستاني»، وذراعه السورية «وحدات حماية الشعب الكردية»، أكبر مكوّنات «قوّات سوريا الديمقراطية» (قسد)، يُحاولان تعزيز أجندة الحزب الانفصالية في سوريا، مُطالِباً بعدم

"التعامل مع (المنظّمات الإرهابية) بوصـــفها جهات فاعلة مشـــروعة"، وذلك في إشـــارة إلى الدعم الأميركي والغربي للوحدات الكردية، بصفتها حليفاً في الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي.

غير بعيدٍ عن هذا السـياق، وفي 22 نيسـان الماضـي، سـافر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد للاجتماع برئيس الوزراء العراقي محمد شـياع السـوداني، في أوّل زيارة له إلى العراق منذ ثلاثة عشـر عاماً، والتي لاقت اهتماماً شـديداً من الجهات الدولية والإقليمية، وكان من بين ملفّاتها على ما يبدو ضـرورة اسـتعادة العراق لسيطرته المركزية على إقليم كردستان العراقي؛ وهذا ما يتوافق مع المطلب التركي من الجانب السوري.

ضبابيّة حول اللقاء الرئاسي والموقف الأمريكي المُعَرْقِل:

رغم اسـتمرار الضـبابية حول إمكانية ترتيب لقاء رئاسـي قريب بين الجانبين السـوري والتركي، ومكان اللقاء وتوقيته، فقد أكّد الناطق باسـم الكرملين، دميتري بيسـكوف، أن روسـيا «تواصـل تهيئة الظروف لإطلاق الاتصالات بين تركيا وسوريا"، في ظل تنسيق متواصل مع العاصمة الإيرانية طهران، وأن «الكثير من الدول، وقَطْعاً روسـيا التي تلعب دوراً مهماً في المنطقة، مُهتمّة بمسـاعدة البلدين على إقامة العلاقات. هذا مهم جداً للمنطقة بأسرها".

لكن تصريحات أمريكية خرجت مُحذّرة من مغبّة التقارب التركي – السوري الأخير، ومُعارضة لأي توافق تركي – سـوري، وذلك بالتزامن مع متغيّر كبير شـهدته السـاحة الأمريكية، وهو انسـحاب الرئيس الديموقراطي جو بايدن من الترشّـح لولاية ثانية، لصـالح نائبته كاميلا هاريس، وبعد محاولة "اغتيال" الرئيس السـابق دونالد ترامب؛ وهو ما رفَع من حظوظ الأخير للفوز بالرئاسـة، والتي قرأ فيها أردوغان "مؤشّـراً على تحوّل لصـالح تركيا"؛ الأمر الذي من شـأنه أن يُلقي بظلاله على النوايا الحقيقية لأردوغان، واحتمال حصـول تحوّل في الموقف التركي لاحقاً.

وكان نائب رئيس حزب "الوطن" التركي، هاكان توبكورولو ، قد صـرّح أن اسـتخبارات دولية تُدَبّر اسـتفزازات تهدف لمنع اللقاء المحتمل بين الرئيسين أردوغان والأسد، والتطبيع بين أنقرة ودمشق.

من جهته، منسّــق الاتصــالات الاســتراتيجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، أكّد أن "واشــنطن ســتُراقب عن كثب التطبيع المحتمل للعلاقات بين ســوريا وتركيا"، مُعْتبراً أن هذه المحاولات لإعادة مجرى العلاقات لم تُسفر عن نتائج ملموسة في الماضي!

وأشار كيربي إلى أنه "ظهَرت في الماضي أنباء مشابهة ومن هذا النوع، لكنّها لم تُسفر عن أي شيء ملموس. لذلك ســنرى ما ســيحدث الآن. كلّ دولة، بالطبع، تُقرّر بنفســها كيف ســتكون علاقاتها الخارجية؛ وعليها أن تتحدّث عن ذلك بنفسها."

أما نائب رئيس المكتب الصــحفي بالخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، فقد أكّد عدم وجود نيّة أمريكية بالســير في اتجاه تطبيع العلاقات مع ســوريا، وذلك تعليقاً على معلومات حول مفاوضــات محتملة بين الســلطات الســورية والتركية. ونوّه بأن "الجانب الأمريكي يلفت انتباه الشــركاء في المنطقة، بما في ذلك أنقرة، إلى موقفه من هذا الموضوع".

كذلك، متحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، وفي رد نصــي على مكتب "رووداو" في واشنطن حول جهود تركيا لتطبيع العلاقات مع ســوريا، اعتبر أن "واشــنطن لا تدعم هذه الجهود"؛ وصــرّح الدبلوماســي بأن "تلك المحاولات بلا نتائج"؛ وتابع قائلاً: "لقد رأينا تقارير عن جهود تركيا وسوريا لتطبيع العلاقات، والولايات المتحدة لا تدعم هذه الجهود." وأكّد أن الولايات المتحدة لن تقوم بتطبيع العلاقات مع ســوريا ما لم يكن هناك تقدّم حقيقي نحو حل سياسي للأزمة. وهذه تصريحات تتوافق مع تلك التي أطلقها كيربي أيضاً.

ومن الواضــح أن أحد الحلول التي من المرجّح أن توضــع على طاولة النقاش الرئاســي (الأســد – أردوغان)، والتي من شــأنها أن تعطّل مفاعيل الاعتراض الأمريكي فيما يتعلق بالأكراد في ســوريا، وتؤيّدها تصــريحات الرئيس الســوري "بالعودة إلى الأوضــاع ما قبل 2011 "، هو تفعيل اتفاقية أضــنة الموقّعة بين الطرفين عام 1998، والتي دخلت بعدها العلاقات الســورية – التركية مرحلة من حســن الجوار؛ وهي الاتفاقية التي مُنِحت فيها تركيا حق شن عمليات عسكرية بعمق 5 كيلومترات في حال تعرّض أمنها القومي للخطر من قِبَل الأكراد السوريين"؛ وهو ما يحفظ الحقوق السورية ويمنح مشروعية للتدخل التركي بعيداً عن النفوذ الأمريكي.

لكن اللافت أنه بعد المُتغيّرات في الساحة الداخلية الأمريكية، صَدَرَ نفيٌ من قِبل مصادر في الخارجية التركية "بشأن عقد لقاء بين الرئيسين التركي رجب طيّب أردوغان والسوري بشّار الأسد في موسكو، الشهر المقبل".

ونُقِلَ عن وزير الدفاع التركي، يشار غولر، قوله "إن تركيا ستُنْهي وجودها العسكري في سوريا حالَ تحقيق الاستقرار، وتوافُق النظام السوري والمعارضة على دستور جديد، وإجراء انتخابات حرّة"؛ وهذه تصريحات تحمل في طيّاتها هواجس تصل إلى الضفة التالية من المعادلة الدولية، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ونتائج انتخاباتها المرتقبة. جديرٌ بالذكر أن أردوغان كان قد صرّح في 11 تموز بأنه تمّ تكليف وزير الخارجية التركي هاكان فيدان بتنظيم لقاء مع الرئيس بشّار الأسد قد يُعْقَد في دولة ثالثة.

علاقة متقلّبة بين تركيا وأمريكا:

قبل تَنَحّي جو بايدن ل"كامالا هاريس" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وفي توقيت مشابه لتوقيت الانقلاب الذي تعرّض له الرئيس التركي أردوغان أواخر عام 2016، نَشَر أردوغان على موقعه الرئاسي صورة لدبّابة، مُستذكراً هذه المناسبة، في ظلّ حديث في الداخل التركي، الرئاسي والعسكري، عن مخطّط لانقلاب عسكري جديد، يحمل بصمات الإدارة الديموقراطية الأمريكية، وإن لم يذكر ذلك علناً؛ إلّا أن بايدن شخصياً كان تمنّى بعد انتخابه للرئاسة في العام 2020 بأن "تطيح المعارضة بالرئيس التركي".

وقد جاءت هذه التصريحات بعد إلغاء بايدن اللقاء الذي ارتقبه أردوغان طويلًا، والذي كان مقرّراً في التاسع من أيار، ولاسيما بعد بصيص الأمل الذي حصل عليه في ليتوانيا عقب موافقة تركيا، المتأخّرة لسنتين من منظور أمريكي، على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي– الناتو، حيث لم يوافق أردوغان على انضمام السويد إلى أن دعاه الرئيس بايدن مبدئياً إلى واشنطن، ودعَم طلب تركيا المتوقّف في الكونغرس الأمريكي لشراء طائرات مقاتلة من طراز "إف–16"؛ عِلماً أن تركيا ترغب بأن تكون جزءاً من سلسلة التصنيع العسكري الأمريكي في هذا المجال.

في أواخر شهر تموز، اعتبر أردوغان "أن التغيير المحتمل في الإدارة الأميركية بعد انتخابات نوفمبر ربما يكون له مردود إيجابي على قطاع الدفاع المتنامي في تركيا ... نعتقد أن الانتخابات الأميركية سيكون لها دور حاسم في هذا الأمر. سنرى بشكل منفصل أنواع الخطوات التي يمكن اتخاذها مع نتائج الانتخابات؛ لكنّني أعتقد أن المؤشّر يتحوّل لصالح تركيا." هذا النظام المتناغم المصلحي، الذي قد يجمع أردوغان بترامب، كان عبّر عنه الرئيس الأسبق باراك أوباما في كتابه الشهير "الأرض الموعودة" بالقول: "التزمت حكومة

أردوغان بالدستور التركي وقوانين الناتو، وأدارت الاقتصاد على نحو جيّد؛ بل وأجْرت إصلاحات على أمَل تأهيل نفسها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي"، مُشيراً إلى انطباعه الأخير بأن الرئيس التركي "سيلتزم بالديمقراطية وحكم القانون ما داما يضمنان له البقاء في السلطة"؛ وهو الانطباع الذي كان حاكماً على الرئيس أوباما إبّان الانقلاب على أردوغان في آخر عهده.

المتغيّر الجديد في الساحة الانتخابية الأمريكية، تلاه زيارة رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي إلى واشنطن وخطابه في الكونغرس. وقد تبعتهما زيارة الرئيس السوري بشّار الأسد إلى روسيا، والتي وصِفت بالمفاجئة، وإن اتّخذت عنوان الاحتفاء بالعلاقات السورية –الروسية التي ناهزت ال80 عاماً بين البلدين.

هي "زيارة عملية"، حسبما نقَلت مصادر قريبة من اللقاء لقناة " آر تي " الروسية، للبحث "المعمّق في التطورات السياسية والعسكرية الحاصلة في الشرق الأوسط، وما تقتضيه من تبادل للآراء حيال التعامل المشترك مع هذه التطورات ". كما نقَلت أنه "لم يجر بحث موضوع اللقاء المحتمل بين الرئيس الأسد ونظيره التركي رجب أردوغان، ولم يطلب الرئيس بوتين من الأسد اللقاء بأردوغان. فالرئيس الروسي على اطّلاع تام مسبق، عبْر مبعوثه الخاص الكسندر لافرنتييف، على موقف الأسد حيال العلاقة مع تركيا، والتي يجب أن تنطلق من أسس ومرجعيات حول الانسحاب التركي من الأراضي السورية، وكذلك حول مكافحة جميع التنظيمات الإرهابية في الشمال السوري."

إنّ لقاء بوتين– الأسد الذي لم يُعْلَن عنه سابقاً، يُعتبَر مؤشراً على تطوّرات متسارعة في المنطقة، ولاسيما مع تأكيد الرئيس الروسي، حسبما صدَر عن اللقاء، أن "الوضع في الشرق الأوسط يتّجه نحو التصعيد"، واهتمامه برؤية الأسد "لكيفيّة تطوّر الوضع في المنطقة ككل. ولسوء الحظ، تميل الأمور إلى التفاقم، كما نرى، وهذا ينطبق أيضاً على سوريا بشكل مباشر".

في الختام:

هناك جملة مؤشّرات إيجابية من شأنها أن تدفع باتجاه تخفيف التوتّرات في المنطقة، من بينها عودة سوريا إلى ممارسة دورها الطبيعي "ضمن المجموعة العربية"؛ وقد يكون أبرزها الانفتاح العربي على سوريا، ولاسيما المملكة العربية السعودية، والتي استتبعها، بالتزامن، رغبة تركيا بالاستفادة من الأجواء الدولية المتشنّجة،

والحاجة الأمريكية على مضَـــض لجَذْب تركيا، ومحاولة الأخيرة الاســـتفادة من تجربة أردوغان المريرة مع الإدارات الديموقراطية الأخيرة لأداء دور مســـتقل عن التبعية للمنظومة الغربية، في ظلّ انفتاح واضـــح على المنظومة الشـرقية والدول العربية، متّلته عودة العلاقات الطبيعية مع المملكة العربية السـعودية، والتهدئة على مسار العلاقات العربية – الإيرانية أيضاً عَبّر عنه التوافق الإيراني – السعودي بوساطة الصين، والتي عملت أيضـاً على التوصـل إلى توافقات في داخل البيت الفلسـطيني، تمهيداً لما بعد توقّف الحرب على غزة، لجهة "الاتفاق على تشـكيل حكومة مصـالحة وطنية موقّتة حول إدارة غزة بعد الحرب"؛ لكن هذه المعطيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما ستحمله زيارة نتنياهو إلى أمريكا، بغَضّ النظر عن نتائج الانتخابات الأمريكية.

إن تصـــريحات نتنياهو في الكونغرس الأمريكي، والتي تؤكّد على اســـتمرار نهجه الحربي فيما يتعلق بغزة والضـفة الغربية حتى "تحقيق النصـر"، والذي يعني "نزع السـلاح ونزع الراديكالية" حسـب وصـفه، ودعوته إلى "تحالف أمني لمواجهة التهديد الإيراني"، مُسـتشـهداً "بنجاح أكثر من 20 دولة" في صـدّ الردّ الإيراني في 14 نيسان، تكشف أسباب اعتقاد الرئيس الروسي بإمكانية حصول تصعيد قريب في المنطقة.

وهناك سـلسـلة من المؤشّـرات التي تؤكّد هذا التوجه أيضـاً، من بينها، ولعلّ أبرزها رفع القيود عن مبيعات المعدّات العسكرية والأسلحة الأمريكية للسعودية، على خلفيّة الحرب على اليمن، حيث وافقت إدارة بايدن على "حزمة مبيعات عسكرية للمملكة العربية السعودية بقيمة تقدّر بنحو 2.8 مليار دولار"، بحسب بيان صادر عن وكالة التعاون الأمني الدفاعي، التي تُشـــرف على مبيعات الأســـلحة للحكومات الأجنبية داخل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون). وذكر البيان أنه تمّت الموافقة على حزمة المبيعات للسـعودية، والتي تتضـمّن عناصـر "نظام لوجسـتي ودعم مُسـتدام"، وأنّ المملكة "تشـكّل قوّة الاسـتقرار السـياسـي والتقدّم الاقتصـادي في منطقة الخليج. كما سـتدعم الحزمة أهداف السـياسـة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، وسـتزيد من قدرة السعودية على ردع التهديدات الحالية والمستقبلية"، مع توضيح البيان أن المعدّات والدعم المعتمد للصفقة "لن يُغيّر التوازن العسكري الأساسي في المنطقة"، ما يحمل تطميناً مباشراً للكيان الصهيوني.

أخيراً، عبارتان قد تلخّصـان مشـهد الوضـع الإقليمي المرتقب: الأولى أمريكية، والثانية سـورية، وما بينهما الترقّب الروسـي، والتحفّز التركي؛ "لقد تعلّمتُ ألّا أستخدم كلمة تفاؤل أبداً في الجملة نفسـها حين أتحدّث عن الشـرق الأوسـط "؛ وهذا وصـف دقيق ينطبق على المنطقة صـادر عن مسـتشـار الأمن القومي في البيت الأبيض، جيك سوليفان، رداً على سؤال عمّا إذا كان متفائلًا بشـأن صـفقة غزة. أمّا العبارة الثانية، فهي قول الرئيس السوري بشّار الأسد: "إمّا أن نربح وإمّا أن نخسر. على المستوى المشترك، نحن وتركيا والحلفاء، الكل يربح أو الكل يخسر؛ لا يوجد حلّ وسط؛ لا توجد حالة رمادية".